

Distr.: General
3 May 2024
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 22 نيسان/أبريل 2024 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لموزامبيق لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أبلغكم بأن موزامبيق، بصفتها رئيسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو 2024، ستعقد مناقشة مفتوحة بشأن صون السلام والأمن الدوليين، حول موضوع: "تعزيز دور الدول الأفريقية في مواجهة تحديات الأمن والتنمية العالمية"، في 23 أيار/مايو، الساعة 10:00.

وقد أعدت موزامبيق مذكرة مفاهيمية لتوجيه المناقشات بشأن هذا الموضوع (انظر المرفق). وأرجو ممثنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بيدرو كوميساريو
السفير فوق العادة والمفوض
الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة 22 نيسان/أبريل 2024 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لموزامبيق لدى الأمم المتحدة

مذكرة مفاهيمية معدة للمناقشة المفتوحة المقرر أن يعقدها مجلس الأمن بشأن صون السلام والأمن الدوليين: تعزيز دور الدول الأفريقية في مواجهة تحديات الأمن والتنمية العالمية، 23 أيار/مايو 2024

أولا - مقدمة

في أيار/مايو 2024، تعزز موزامبيق، بصفتها رئيسة مجلس الأمن، تنظيم مناقشة مفتوحة حول موضوع "تعزيز دور الدول الأفريقية في مواجهة تحديات الأمن والتنمية العالمية" في إطار بند جدول الأعمال المعنون "صون السلام والأمن الدوليين".

وتشكل المناقشة المفتوحة جزءا من الجهود الأوسع نطاقا التي يبذلها المجلس لتعميق فهم الديناميات المتشابكة والمعقدة بين السلام والتنمية في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في القارة الأفريقية، وهي صلة حددت ملامح الأمم المتحدة منذ البداية.

واستنادا إلى المناقشات والأفكار السابقة، تتيح هذه المناقشة المفتوحة أيضا فرصة للمشاركين لمناقشة سبل تعزيز القدرات الوظيفية للدول والمؤسسات الأفريقية، إلى جانب قدرتها على التأثير في جدول الأعمال العالمي وتعزيز استقلالها في عمليات صنع القرار.

إن تعزيز الدول والمؤسسات الأفريقية ليس مفيدا في حد ذاته فحسب، بل له أيضا تأثير مضاعف يسهم في الاستقرار والأمن في جميع أنحاء العالم، ويسهم في تعزيز مجتمع عالمي مرن وقابل للتكيف ومتماثل، حيث يتم تقاسم عوائد السلام بشكل منصف في نهاية المطاف. وكما رأينا في سياق جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، فحتى الاستثمارات الصغيرة نسبيا التي تتم في المؤسسات والدول الأفريقية في مجال الوقاية من الأمراض المعدية يمكن أن تترجم إلى استراتيجيات ناجحة يمكن لبقية العالم أن تتعلم وتستفيد منها.

وخلال العقد الماضي، عقد مجلس الأمن مناقشات عديدة ركزت على تعزيز السلام من خلال التنمية في أفريقيا، بهدف تعزيز تأثيرها على الصعيد العالمي وإسهامها في تحقيق منفعة عالمية. وتبرز هذه المناقشات تركيز المجلس باستمرار على القارة الأفريقية واعترافه بدور أفريقيا الحاسم في المساعي العالمية لبناء السلام:

- في شباط/فبراير 2011، عقدت البرازيل مناقشة مفتوحة بشأن "الترباط بين الأمن والتنمية". وخلال تلك الجلسة، اعتمد مجلس الأمن بيانا رئاسيا (S/PRST/2011/4)، شدد فيه على أن إعادة الإعمار والإنعاش الاقتصادي وبناء القدرات تشكل عناصر أساسية لتحقيق التنمية على المدى الطويل للمجتمعات الخارجة من النزاعات ولتعزيز السلام المستدام.
- في أيار/مايو 2021، عقدت الصين مناقشة مفتوحة حول موضوع "معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات بالتوازي مع دعم الانتعاش في أفريقيا بعد الجائحة". وخلال تلك الجلسة، اعتمد مجلس

الأمن بيانا رئاسيا (S/PRST/2021/10)، شدد فيه على الدور الحاسم الذي تؤديه التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الحفاظ على السلام.

- في آب/أغسطس 2022، عقدت الصين مناقشة مفتوحة حول موضوع "السلام والأمن في أفريقيا: بناء القدرات من أجل الحفاظ على السلام". وخلال تلك الجلسة، اعتمد مجلس الأمن بيانا رئاسيا (S/PRST/2022/6)، شدد فيه على أهمية دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية من أجل الحفاظ على السلام.

- في آذار/مارس 2023، عقدت موزامبيق مناقشة مفتوحة حول موضوع "السلام والأمن في أفريقيا: أثر سياسات التنمية في تنفيذ مبادرة إسكات البنادق". وركزت المناقشة على التفاعل بين المبادرات الإنمائية وديناميات النزاع في أفريقيا وأهمية معالجة الأسباب الجذرية الداخلية والخارجية على حد سواء، فضلا عن السياق التاريخي الأوسع للنزاعات في أفريقيا.

- في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، عقدت الصين مناقشة مفتوحة حول موضوع "صون السلام والأمن الدوليين: تعزيز الحفاظ على السلام من خلال التنمية المشتركة".

وشدد الأمين العام أنطونيو غوتيريش في خطة جديدة للسلام على أن "التنمية المستدامة هي في نهاية المطاف السبيل الوحيد للتصدي الشامل لدوافع العنف وانعدام الأمن المترابطة والمتعددة الأبعاد". ويكتسي تواصل الاهتمام بالعلاقة التكافلية بين الحوكمة الفعالة والسلام والأمن والتنمية أهمية كبيرة بالنسبة لاحتمال قيام أفريقيا بتعزيز مكانتها على الساحة العالمية.

وإذ نقترح من الذكرى السنوية الحادية والستين لتأسيس منظمة الوحدة الأفريقية، وهي المنظمة السليفة للاتحاد الأفريقي، والذكرى السنوية العشرين لتشغيل مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، فإن هذه لحظة مناسبة للتفكير في الفرص السانحة والاستراتيجيات اللازمة لتسخير الثروة والثراء الهائلين للقارة الأفريقية. ولدى الدول الأفريقية إمكانات كبيرة للإسهام في تحقيق منفعة عالمية، ومن الضروري استكشاف السبل الكفيلة بزيادة هذه الإمكانيات إلى أقصى حد.

وفي هذا السياق، ستنجح المناقشة المفتوحة فرصة لمناقشة كيفية تحسين التعاون الدولي إلى الحد الأمثل لتعزيز قدرة الدول والمؤسسات الأفريقية على مواجهة التحديات المترابطة المتمثلة في السلام والأمن والتنمية.

ثانيا - معلومات أساسية

يعد عدد سكان أفريقيا حاليا الأسرع نموا في العالم ومن المتوقع أن يتضاعف بحلول عام 2050، ليصل إلى 2,5 بليون شخص. وتتيح هذه الزيادة الديمغرافية فرصا هائلة لتحقيق نمو قوي وشامل يستفيد من الموارد الطبيعية الوفيرة في القارة ورأس مالها البشري، وذلك لما فيه صالح أفريقيا والمجتمع العالمي ككل.

وتواصل الدول الأفريقية الإسهام في تحقيق منفعة عالمية، مما يدل على المعنى الحقيقي للتضامن وتعددية الأطراف في العلاقات الدولية. بيد أن الأحداث الداخلية والخارجية التي وقعت في الآونة الأخيرة أعاقَت إلى حد كبير قدرة أفريقيا على الاستفادة من إمكاناتها من أجل تعزيز تأثيرها على الصعيد العالمي.

وعلى الجبهة السياسية والأمنية للقارة، وعلى الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة لتعزيز الروابط القائمة بين هيكل الحوكمة في أفريقيا ومنظومة السلم والأمن الأفريقية، لا تزال هناك تحديات كبيرة. ومن هذه التحديات عودة ظهور تغييرات غير دستورية في الحكومة والتهديد المتزايد الذي يشكله الإرهاب. وتنشأ هذه القضايا في وقت تظهر فيه بوادر التوتر والانقسام على هياكل الحكم العالمي، التي أنشئت بعد الحرب العالمية الثانية.

وعلى صعيد التنمية، يشكل التخلف الاقتصادي عاملاً رئيسياً يسهم في عدم الاستقرار، تماماً كما تسهم النزاعات في زيادة التخلف. وعلى الرغم من أن القارة غنية بالموارد، الطبيعية والبشرية على حد سواء، فإنها تواجه تحديات هيكلية معقدة، مثل النظم المالية والتجارية الدولية غير المصممة لاستيعاب الدول الهشة.

ووفقاً لصندوق النقد الدولي، فقد كانت 19 دولة في القارة تعاني بالفعل من حالة مديونية حرجية أو كانت معرضة بشدة لخطر الدخول في حالة مديونية حرجية في عام 2022. وتباطأ النمو في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ليبلغ 2,6 في المائة في عام 2023، بعد أن كان يبلغ 3,6 في المائة في عام 2022، وتفاقم بسبب الآثار الاقتصادية لجائحة كوفيد-19 والكوارث المرتبطة بالمناخ، فضلاً عن التأثيرات الجيوسياسية المعاكسة.

وبسبب هذه التحديات المترابطة، لا يزال 60 في المائة من سكان أفريقيا يعيشون تحت خط الفقر. وعلاوة على ذلك، تلاقى الدول الأفريقية صعوبة في تلبية الاحتياجات المتعددة الأوجه لساكنتها المتنامية والمتنوعة، وتحقيق تطلعات أهداف التنمية المستدامة، ومبادرة إسكات البنادق وخطة عام 2063.

ومع ذلك، فإن هذه التحديات الهائلة توفر أيضاً فرصاً للقارة للاضطلاع بدور أكثر استباقية في مواجهة التحديات الخاصة بها والتحديات العالمية على حد سواء، والاستفادة من نقاط القوة والأصول التي تتمتع بها.

وينبغي كنقطة انطلاق الاعتراف بأن أفريقيا ليست كيانا متجانساً. إنها ثاني أكبر قارة من حيث مساحة الأرض والسكان، وتتميز بتنوع لغوي وثقافي وعرقي واقتصادي مذهل. ولدى أفريقيا أيضاً شبكة متزايدة التعقيد من المؤسسات الإقليمية والقارية التي تعبر من خلالها عن مواقفها بشأن طائفة متنوعة من القضايا العالمية.

وفي مجال السلم والأمن، أظهرت الدول الأفريقية ابتكاراً ملحوظاً على الساحة العالمية، لا سيما استجابة لبطء وتيرة الإصلاحات في إطار هيكل السلام والأمن الدوليين.

والاتحاد الأفريقي وشبكة المنظمات دون الإقليمية والجماعات الاقتصادية الإقليمية في جميع أنحاء القارة مثالان بارزان على التعاون الإقليمي في مجال السلام والأمن. وتنعم أفريقيا حالياً بقدر أكبر من السلام مما كانت عليه قبل عقدين من الزمن، ويمكن أن يعزى هذا التحسن إلى الجهود التي تبذلها منظومة السلم والأمن الأفريقية (بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية)، فضلاً عن فرادى الدول في معالجة أسباب انعدام الأمن داخل حدودها.

إن صياغة "الحلول الأفريقية للتحديات الأفريقية" من قبل مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، إلى جانب التأثير المتزايد لتشكيلة الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن التابع للأمم

المتحدة (الجزائر وسيراليون وموزامبيق)، فضلا عن غيانا (مجموعة 1+3)، داخل مجلس الأمن، لهي بمثابة مثال رئيسي على قدرة أفريقيا على تطوير استراتيجيات مبتكرة ضمن القيود الهيكلية التي يفرضها الهيكل العالمي المعاصر للسلام والأمن. وأفريقيا في وضع يمكنها من الاضطلاع بدور محوري في عالم يتسم بـ "تعددية الأطراف القائمة على الترابط"، التي تتماشى بشكل وثيق مع الرؤية التي صاغها الأمين العام للأمم المتحدة.

وفي هذا الإطار، يبرز التعاون الاستراتيجي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بوصفه أمرا حاسما. ففي كانون الأول/ديسمبر 2023، اتخذ مجلس الأمن قراره التاريخي 2719 (2023)، الذي أيد فيه تدابير التعاون المؤسسي والتآزر وتقاسم الأعباء والمسؤوليات على نحو مستدام مع الاتحاد الأفريقي.

وعلى الصعيد الإنمائي، بينما تتباطأ اقتصاد أفريقيا على مدى العقد الماضي، يعيش نصف سكانها في بلدان تنعم بالازدهار. ويخفي تنوع القارة نجاحات في العديد من فرادى البلدان التي يمكن أن تكون بمثابة نماذج لترسيخ الإنتاجية باعتبارها حجر الزاوية للنمو الاقتصادي لأفريقيا وتعزيز أهميتها على الصعيد العالمي.

ويشكل مسار اعتماد الهاتف المحمول في أفريقيا قصة مقنعة في هذا الصدد. ففي غضون عقدين فقط، تجاوزت أفريقيا استخدام الهاتف الثابت لتصبح أسرع المراكز نموا من حيث اعتماد تكنولوجيا الهاتف المحمول على مستوى العالم.

ويمثل الانتقال إلى الطاقة المتجددة فرصة سانحة أخرى لتولي أفريقيا دورا قياديا محتملا على الساحة العالمية. وتبرز الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن مواجهة تحديات الانتقال الطاقوي في العالم لن يتسنى تحقيقه بدون مشاركة أفريقيا الفعالة.

ولذلك، من الأهمية بمكان أن تبني الدول الأفريقية قدرتها على المشاركة الجماعية في المفاوضات الدولية المتعلقة بالهياكل المالية وهياكل السلام والأمن العالمية. وهذا الجهد المتضافر ضروري لكسب تأثير أكبر على قواعد المشاركة وعمليات صنع القرار، بغية التوصل إلى تحول هيكلي كبير في نهاية المطاف.

وبالتالي فإن المنظور الأفريقي أساسي في استنباط حلول فعالة تنسجم مع تجارب القارة المتميزة وتعود بالفائدة على الرفاه العالمي.

ثالثا - أسئلة إرشادية

- 1 - ما هي الفرص المتاحة تحديدا للدول الأفريقية للانخراط في تعددية الأطراف القائمة على الترابط وإقامة شراكات عالمية هامة، بما يشمل وضع استراتيجيات لتعزيز تمثيلها، مثل إدراج الاتحاد الأفريقي مؤخرا في المنتديات الدولية الرئيسية من قبيل مجموعة العشرين وتعيين مسؤولين رفيعي المستوى؟
- 2 - ما هي العوامل الأساسية التي تجعل الدول الأفريقية عرضة للتأثيرات الجيوسياسية المعاكسة والنزاعات بالوكالة، وكيف يمكن للدول الأفريقية مواجهة هذه التأثيرات بشكل فعال؟ وبالإضافة إلى ذلك، ما هي مصادر القدرة على الصمود على الصعيد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية؟

- 3 - تدعو خطة الأمين العام الجديدة للسلام إلى أطر ومنظمات إقليمية قوية، لا سيما في المناطق التي تنهار فيها الهياكل الأمنية القائمة منذ فترة طويلة أو التي لم يسبق أبداً أن أُقيمت فيها تلك الهياكل. فكيف يمكن لتجربة الاتحاد الأفريقي أن تساعد في إثراء الجهود المبذولة في مناطق أخرى؟
- 4 - ما هي السبل التعاونية المتاحة لتعزيز قدرات الدول والمؤسسات الأفريقية في إطار قرار مجلس الأمن 2719 (2023) وقرار الجمعية العامة 257/78؟

رابعاً - مقدمو الإحاطات وشكل المناقشة

سيرأس المناقشة المفتوحة الممثل الدائم لجمهورية موزامبيق لدى الأمم المتحدة، بيدرو كوميساريو.

وسيقدم المتكلمون الآتي ذكرهم إحاطات لمجلس الأمن:

- الأمين العام للأمم المتحدة
- ممثل الاتحاد الأفريقي (يؤكد لاحقاً)